الاول لئلا يتحول النضال الفلسطيني في الاردن الى نضال مرير وطويل الامد ومعقد ضد السلطة فحسب، والثاني بسبب أهمية العلاقة الديالكتيكية بين الكفاح المسلح ضد العدو الاسرائيلي والنضال ضد النظام الملكي اذ ان كلا من هذين النشاطين يقوي الاخر ويسانده ويغنيه . كما يجب العمل الفوري على اعادة تنسيق قوى الثورة في الاردن بما يتمشى مع خطة العمل الجديدة والا وقعت الثورة في كارثة لا تقل عن كارثة ايلول . وان اي تهاون في المبادرة الى اعادة تنظيم قوات الثورة العسكرية والسياسية يعني فشل الخطة المرسومة لهذه المرحلة .

ثالثا : **التطوير الذاتي للثورة وفق أهدافها العامة والمرحلية** : وهذه النقطة هي اهم تحد يواجه الثورة ، وهو الامتحان الحقيقي لمدى قدرة الثورة على الاستمرار وان قصور الثورة في هذه الناحية بالذات هو السبب في ان القرارات تتخذ ولا تنفذ وان الاهداف ترسم ولا يتم الاتجاه اليها . لقد أقر المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الاخيرة ( آذار ـ ١٩٧١ ) برنامجا سياسيا مرحليا اجمعت عليه كل فصائل الثورة للمرة الاولى في تاريخ العمل الفلسطيني وهو لا يخرج عن النقاط التي سبق تحديدها في هذا البحث ويمكن ان يعتبر خطوة الى الامام ولكنه يظل خطوة نظرية اذا لم يتم تطوير قوى الثورة وطاقاتها باتجاه الاهداف المرسومة للمرحلة . ونظرا لعوامل كثيرة معروفة نجد ان المنظمات والقادة في العمل الفلسطيني يلتقون باستمرار حول برامج ونقاط مشتركة ولكن ممارساتهم تتفاوت وتتناقض على اثر كل لقاء ، وليس السبب كما يتراءى للكثيرين هو دائما سوء النية المتعمد او عدم الالتزام النظري ، او حتى الافتقار الى الرؤية المشتركة ، وانما هو العجز المستمر عن تحريك القوى العاملة والاجهزة باتجاه الاهداف التي يتفق عليها وفي كثير من الاحيان هناك عجز عن تحريك القوى باتجاه اي هدف مرسوم ، وهنا يمكن تشبيه الثورة بالسيل الموسمي الذي تجري مياهه على غير هدى وحيثما وجدت منخفضا من الارض واحيانا تتجمع في تضاريس مؤاتية واحيانا اخرى تتشعب ذات اليمين وذات الشمال ، وحين يجلس المرء الى قادة العمل الفلسطيني يخيل اليه انهم في منتهى الحكمة ( ليس دائما ) ولكنه حين يتتبع ممارساتهم يهوله الفرق بين النظرية والتطبيق ، ويتذكر قول لينين عن الاشتراكيين الديمقراطيين : المهم ما تفعله ايديهم لا ما تقوله افواههم وحتى يصبح عمل الايدي منسجما مع ما تقوله الافواه لا بد من مواجهة مشكلات التطوير النوعي بجرأة ودون هوادة وباستعداد كبير للتضحية .

فالوحدة الوطنية مثلا لا يجوز ان تظل في نطاقها السياسي النظري بل يجب ان تأخذ شكلها العملي المناسب للمرحلة ، لقد اتفقت المنظمات مثلا على شبه مشروع للوحدة العسكرية في المجلس الوطني الفلسطيني الاخير ( القاهرة ، آذار ١٩٧١ ) ولم ينجم عن ذلك اي تغير ملموس . ومن قبل كان قادة المنظمات يجلسون معا في اللجنة المركزية ويتدارسون الامور ويقررون الوحدةالوطنية ثم يصر كل منهم على ممارساته السابقة. ان اللجنة المركزية ومؤسسات منظمةالتحرير الفلسطينية الاخرى القائمة على المفهوم التجميعي للوحدة الوطنية يجب ان تقوم مقامها مؤسسات قائمة على مفهوم الالتزام بالاهداف التي يتفق عليها ، وعلى الرغم من ان الجماهير تقدر صعوبة العمل للوحدة الوطنية بالنسبة لشعب ممزق كالشعب الفلسطيني فانها ترفض الاستمرار في مواجهة المعركة تحت لواء قيادات متعددة واحيانا متضاربة وليس يعني هذا الدعوة الى تطبيق اسلوب العنف بحق المخالفين واعتقد انه لا توجد حاجة للجوء لمثل هذا الاسلوب ، وانما المطلوب ممارسة عملية مشتركة لمفهوم الوحدة من قبل تنظيمين او اكثر ، المطلوب ايجاد مثل جيد ولن يحتاج الامر بعد ذلك الى تصفيات او فرض اجباري للوحدة ، لان قوى كثيرة في العمل الفلسطيني خرجت من ازمة الاردن مهلهلة وبحكم المنتهية وليس يبقيها على وضعها سوى تقصير القوى الاساسية عن شق الطريق امام الطاقات المتحضرة .